



في موازاة حركة المعارضة السياسية السورية في الخارج من أجل بلورة هيكلية موحدة تتقدم المعارضة المسلحة على الأرض عبر قضم تدريجي لموقع النظام ونقاط ارتكازه العسكري في مناطق كثيرة. وبات واضحًا أن أسلوب القصف الجنوبي القاتل والمجازر المتنقلة في حق المدنيين، والذي يعتمد النظام في كل الاتجاهات، يعبر عن ضيق لفقدان سلطته على مساحات إضافية في البلاد، وربما عن عجزه عن تحقيق أي تقدم على الأرض.

تردد الضغوط الدولية والإقليمية على المعارضة لإعداد نفسها للمرحلة الانتقالية، بعد سقوط النظام. وتتسع رقعة انحسار السيطرة الميدانية للنظام داخل البلاد. ما يؤشر إلى أن فترة الوقت الضائع تقترب من نهايتها.

قد تكون الخلافات الدولية في شأن طبيعة الحل في سوريا ومستقبلها السياسي من الأسباب التي جعلت فترة الوقت الضائع طويلة. كما أن الإدارة الأمريكية التي شاءت الظروف أن تكون على عتبة انتخابات رئيسية لم تجد حسماً في أي اتجاه، مما جعل دولاً غربية تخفف من حماستها في تسريع الحل. وفي النتيجة، ترك السوريون يواجهون الآلة الحربية الفتاكه للنظام بحد أدنى من التسلح يكفي من أجل مواجهات حرب شوارع لكنه غير قادر على مواجهة الأسلحة الثقيلة الطويلة المدى. وهذا بدوره أطّال فترة الوقت الضائع نظراً إلى شبه استحالة الحسم العسكري على الأرض.

في هذه الفترة كانت المعارضة السياسية، بكل تلاوينها، تختبط في نزاعات غالبًا على معظمها الشخصي، بما هو انعكاس للمرحلة السابقة من الحكم السوري الذي ركز كل أدواته القمعية لمنع نشوء تيار مدني معارض واقتلاع رموزه، تهيجراً وسجناً وقتلًا. وعندما اندلعت حركة الاحتجاج الشعبية، باتت الأحزاب والهيئات والشخصيات المعارضة ترکض لاهثة وراءها، من دون أن تتمكن، بفعل انهاكها على مدى أربعة عقود، أن تقدم النموذج القيادي لسوريا الغد. لتبقى الحركة الاحتجاجية حركة عفوية تحاول أن تتألف في كل منطقة مع معطيات الاستمرار على المستوى المحلي، من دون أن تجد البرنامج والقيادة الجامعين.

ومع انشقاق العسكريين الذين رفضوا إطلاق النار على مواطنיהם المدنيين المتظاهرين، راحت «العسكرة» تتسع على الأرض، ولتسد فراغ المواجهة العسكرية الأطراف الأكثر تمسكاً وخبرة في القتال. وجاء مع سد الفراغ متشددون متجلدون غير معنيين بأجندة المعارضة السياسية السورية... وصولاً إلى ما نشهده اليوم من ممارسات وشعارات تثير الحذر

والتساؤل إزاء مآلها.

وفي الوقت الذي تعد المعارضة لاجتماعها «التوحيدى» في الدوحة، ولاختيار قيادة مشتركة، ثمة تحديات أمامها يتقرر على كيفية الاستجابة لها مستقبل البلاد.

معلوم أن الانتخابات الأميركية تنقضي بعد أيام قليلة، وسيكون الملف السوري هو الأبرز أمام الإدارة المقبلة. وبدت إشارات من الإدارة الحالية إلى نوعية هذا التعامل الذي سيعتمد، سواء مع الرئيس الديمقراطي الحالي باراك أوباما (وهذا هو المرجح) أو مع منافسه الجمهوري ميت رومني. هذه الإشارات تشدد على ضرورة هيئة تمثيلية واسعة تضم كل أطياف المعارضة السورية في الداخل والخارج وتكون قادرة على إدارة البلد مع انهيار النظام، وأيضاً تكون قادرة على مواجهة التيارات المتشددة والتكفيرية المنتشرة حالياً في سوريا. ووجدت هذه الإشارات صدى لدى الغربيين فكرروها في تصريحاتهم، ونصحوا المعارضة في أن تأخذها في الاعتبار.

تنقلت مؤتمرات المعارضة، بحسب الانتداءات السياسية، بين إسطنبول والقاهرة والدوحة وأخيراً عمان، وبين عواصم غربية كثيرة. وكل من هذه المؤتمرات أراد أن يجعل من نفسه المرجعية السياسية للمعارضة، بما فيها العسكرية، ومن دون أن يكون له على الأرض أي وجود عسكري. قد تكون هذه المؤتمرات مناسبة للتحريض على النظام وضرورة إسقاطه وربما الحصول على بعض المساعدات المالية والعينية أنفق بعضها في إغاثة لاجئين في الداخل والخارج. لكنها في الوقت نفسه كانت مناسبة لتعزيز الهوة بين فصائل المعارضة وتبادل النقد والاتهامات وأحياناً الشتائم. وفي أي حال لم تسهم فعلياً في المعركة الحقيقية على الأرض ولم تتمكن من تقصير عمر النظام.

الوقت السياسي الضائع آخذ في النفاد، والتطورات على الأرض تخلق وقائعاً جديداً وموازين قوى جديدة. وأمام مؤتمر الدوحة المفترض أن يكون جاماً لقوى الداخل والخارج فرصة، ربماأخيرة، من أجل أن تعيد المعارضة الوجه المشرق للحركة الاحتجاجية الموحدة ومطالبها في دولة مدنية وديمقراطية للجميع، وأن تستعيد الصدقية السياسية التي فقدتها جراء التشرذم والانقسام.

المصدر : الحياة

المصادر: